البطالة؛ نزوع سوق العمالة إلى اللارسمية

د. بلعربي عبد القادر
أستاذ محاضر – كلية العلوم الاقتصادية – جامعة سعيدة
أ. بودية محمد فوزي
أستاذ مساعد– كلية العلوم الاقتصادية – جامعة تلمسان

الملخص:

من مفارقات الاقتصاد الجزائري أن نسب البطالة تزداد بازدياد المستوى التعليمي، فتبلغ ذروتها عند الشباب ما دون 30 سنة وقدّرت بـــ 73.4% (ONS, 2009). وأمام هذا الوضع كيف يفسّر تواجد فئات شبانية في بطالة بالمناطق الحضرية في ضل وجود أجهزة مكافحة البطالة؟

فهدف الدراسة يكمن في تحديد توجهات البطالة في بلدنا مع إبراز الكيفية التي يساهم فيها القطاع غير الرسمي في ضبط سوق العمالة وكبح جموح البطالة مع تعديل الظروف الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن مصادر الرزق ويحفظ ماء الوجه على ما يتوفّره من حيوية وديناميكية لنخلص إلى طرح سبل إدراجه في المسار الرسمي حسب ما تقتضيه مختلف المقاربات الثنائية المتعلقة بالاقتصاد التنموي المنطلقة من ترسانة الدراسات الأدبية متقاطعة المحاور مع أسواق العمل كأعمال: (Harris & Todaro,1970)، (Maloney, 1999-2004)

الكلمات الدالة: البطالة، أجهزة التشغيل، الثنائية

تصنيف JEL: J64, J80, J88, O15, O17

Résumé :

Aussi paradoxal que cela puisse paraître, en Algérie le taux de chômage s'élève avec le niveau d'instruction surtout chez les jeunes de moins de 30 ans (73.4% selon ONS, 2009). Face à cette situation il fallait donc expliquer l'incapacité des politiques d'emplois à absorber ce surplus en main-d'œuvre. Autrement dit, Comment ce surplus**,** n'ayant pas trouvé de structures d'accueil du côté du secteur formel, peut-il subsister en ville?

De ce fait, l'objectif de notre étude est de déterminer les tendances du chômage en Algérie et de démontrer ainsi que ce secteur dynamique, créateur de richesse et d'emploi, représente un important outil de régulation et d'adaptation social et économique à la fois. Nous essayerons en outre de proposer l'intégration du secteur informel dans le tissus économique selon les différentes approches dualistes (Harris & Todaro, 1970), (Maloney,

1999-2004)…, qui estimes que l'inclusion du secteur informel constitue un complétif au secteur formel à la création de l'emploi.

Mots-clefs : Chômage, Politique d'emploi, Dualisme.
Classification JEL : J64, J80, J88, O15, O17

المقدمة:

لا غرو أن حالات أللاستقرار التي عرفتها الجزائر جعلتها واحدة من الدول المهددة بالبطالة آفة هذا العصر كما هو معروف عند الجميع، والتي لا تزال شاهدة إلى يومنا هذا عن النقص الكبير في الوسائل والإمكانيات الإنتاجية ذات العلاقة المتصلة بموارد الشغل خاصة بعد تدهور وتراجع دور وإسهامات القطاعات الحيوية الفعّالة، وفشل أغلب الاستراتجيات التنموية الموجهة نحو التصنيع الحديث للشروع في أولى خطوات التنمية الاقتصادية بشكل مكثف. والملاحظ أن هذه الاستراتجيات لم تكن موفّقة بالقدر الكافي السامح لكبح تزايد البطالة داخل المناطق الحضرية خاصة. مما عجّل بدخول البلاد منطقة اضطراب واستدعى ضرورة البدء في سلسلة إصلاحات برعاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. واعتبرت هذه الإصلاحات سلاحا ذا حدين، فبقدر ما كانت ايجابية اقتصاديا، بدت سلبية على المستوى الاجتماعي. فبدلا من أن تقوي جدار المناعة ضد الآفات الاجتماعية، أسهمت في تفاقم البؤس والحرمان لدى الكثير من أفراد المجتمع. وازداد الوضع تفاقما بانتهاج سياسة انفتاح الاقتصاد الوطني بغية تهيئة اندماجه في آليات الاقتصاد العالمي مما تسبب في هشاشة قاعدة المجتمع الجزائري وتلاشي الطبقة الوسطى التي انزلقت إلى مستوى الطبقة الدنيا مما حفّز البطالة على الامتداد، وبعجز سوق العمل على استيعاب البطالين داخل الوسط الحضري خاصة، بل وحتى المحافظة على مناصب العمل الموفّرة،[1] زاد حجم الهوّة بين عرض العمل والطلب عليه فوصل الشرخ إلى الثلاثة أضعاف حسب معطيات الكناس 2008، ورغم كل المساعي والمحاولات الإستراتجية المنتهجة لإخراج البلاد من الحلقات المتتالية للإخفاق إلا أن ما حقق من نتائج ما كان ليكون أمام أحجام الاستثمار، بسبب تدبدب معدلات النموّ وتراجع الدور الحيوي للقطاع العام، يضاف إلى هذا الوضع ارتدادات فشل التجارب التنموية المنتهجة[2] وتأثيرات معدل النمو الديمغرافي [3] الذي انتقلت نسبه من 4,7% مابين

[1] -Musette S et Hammouda N., 1998, *"Evaluation des effets du programme d'ajustement structurel sur le marche de travail en Algérie*", in Revue Cahier du CREAD, N°46/47., p.169

[2] - Bounoua C., 2000, *" libération de l'économie, FMI et informel en Algérie* ", in colloque: Bilan du Programme d'ajustement structurel et perspectives pour l'économie Algérienne, Alger 14-15 Juillet 1998, pp119-137

[3] - Office National des Statistiques, 1998, RGPH : 1987 et 1998, p 68

1980-1990 إلى 2,6% ما بين 1990-2000 (BIT,2000) [4] ولازالت هذه النسبة مستقرة عند هذا المعدل أواخر سنة 2009، هذه النسبة التي تفضي إلى الاستقرار أحيانا والتزايد أحيانا أخرى تسبّبت في توافد كتلة معتبرة من الفئة النشطة إلى سوق العمل الذي لم ولن تمكّنه نسب نموّه الضعيفة من تحقيق التنمية المرجوّة وتوفير المزيد من مناصب العمل للوقوف أمام تزايد الطلب السنوي المتصاعد أحد أعمدة الاختلال في سوق العمل والمتمثل في الفارق بين العرض المنحدر والطلب المتصاعد لفئات شبابية لم يتعدى متوسط عمرها العقد الثالث. فأمام تبلور الأحداث لم يكن من سبيل سوى القطاع الغير رسمي كاختيار لتخفيف المعانات، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال بحثنا.

1- تحليل الفئة النشيطة، حجم البطالة

جنوح البطالة للانخفاض لوحظ مع مجرى السنوات الأخيرة، كما أن التحقيق الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء عن الشغل (سبتمبر2003)[5] أفضى إلى أن البطالة قد تراجعت بنحو ثلاثة نقاط ما بين 2004-2005 (ONS,2005) [6] وبنفس المعدّل تقريبا ما بين 2005-2009 تبعا لتقرير المكتب الدولي للعمل وهو ما يمثل ترجمة صريحة لانتقال مجموع اليد عاملة النشيطة من 8762326 أواخر سنة 2003 إلى 10544000 أواخر 2009 أي ما يناسب نسبة انتقال من 27,8% إلى 41.7% خلال نفس الفترة بالترتيب، مما يعكس تزايدا في مجموع يد العاملة الشغيلة المنتقلة خلال ذات الفترة من 6684056 عامل أي ما مقداره 21,2% من معدل التشغيل إلى 9472000 فرد أي ما نسبته 26.6% وهو ما يمثل تطورا على مستوى الفئتين النشيطة والعاملة.

وفي خضم سنة 2009 بلغ مجموع الفئة العاطلة 1072000 فرد أي ما نسبته 10.2% وهي نسبة تتأرجح في حدود 65 % بالنسبة للبطالين الحضر، كما أنها تبقى بطالة ذكرية أكثر منه أنثوية بحيث أن معدلها تخطى عتبة 84% [أنظر الجدول رقم01]، عموما فتروع الفئة النشطة إلى التزايد والنمو بنسبة شبه ثابتة بلغت في المتوسط 40 % ما بين 2005-2009 لم يكن وليد الصدفة وإنما يتقاسم مسؤولية ذلك معدلات النمو السكاني التي كانت سببا في توافد الأفراد إلى سوق العمل، أيضا

[4] - La BANQUE MONDIALE, 2000," *Le développement au seuil du 21eme siècle* ", ED : ESKA, BM, pp 228-269.

[5] - Office National des Statistiques, 2003a, " *Activité, emploi, chômage* ", données statistiques N°: 386, du 3eme trimestre, p17.

[6] - Office National des Statistiques, 2005, " *enquête d'emploi auprès des ménage*" , données statistiques N°:241, p65.

فارق العرض والطلب على العمل، حيث يبلغ المعدل المتوسط للطلب على العمل 240 ألف طلب عمل في السنة وهي طلبات تعود في غالبيتها إلى فئات شبابية يقل متوسط عمرها عن 30 سنة وتقدّر النسبة بـــ73,4 % حسب إحصائيات 2009 للديوان الوطني للإحصاء، وفي نفس السياق نسجل وجود تفاوت في نسب النشاط بين الحضر والريف خلال 2007-2009 نفس السنوات لنفس الفئة الشبابية حيث بلغت هذه النسبة حدود 61% و 39% على التوالي بين الحضر الريف لسنة 2007 ونسب 84% و16% سنة 2009 على التوالي. من خلال هذه الحقائق يمكن القول أن نسبة البطالة بين الوسط الحضري والريفي لسنة 2009 انحصرت في نسبة جزئية لم تتعدى النقطة الواحدة، وهي بطالة حضرية، نوعية وشابة حسب ما تشير إليه نتائج تحقيق أواخر 2009،[أنظر الجدول رقم 02]

الجدول 01: يشير إلى توزيع الفئة النشطة حسب المنطقة والجنس خلال الفترة 2001- 2009

المؤشر	السنـــــــــوات					
	2001	2003	2005	2007	2008	2009
الفئة النشطة الإجمالية	8568221	8762326	9656044	9969000	10 315000	10544000
الحضر	5045707	5109407	5758356	6166897	8 761 000	8948000
الريف	3522514	3652918	3897688	3802008	1 554 000	1596000
نسبة النشاط في:						
الحضر	58,89	58,31	59,66	61,86	84,93	84
الريف	48,11	41,68	40,33	38,14	15,07	16
الفئة النشطة الإجمالية						
الذكور	7280133	7510965	8209054	8319342	8586000	8636000
الإناث	1288088	1251361	1446990	1649535	1729000	1908000
نسبة التفاوت بين:						
الذكور	84,97	85,71	84,02	83,45	83,23	81.9
الإناث	15,03	14,28	14,98	16,55	16,77	18.1

المصدر: جدول أنجز انطلاقا من مجموعة معطيات الديوان الوطني للإحصاء حسب تسلسل السنوات

التفسير:

من خلال تحليل بيانات الجدول، حليّ بنا ذكر التباين الموجود بين فئتي الذكور والإناث خاصة فيما يتعلق بنسبة النشاط التي تبقى متفاوتة فبالنسبة لسنة 2004 و2005 قدرت النسبة بـــ 82,46 % عند الذكور مقابل 17,53 % عند الإناث و84 % عند الذكور و16% لدى الإناث بالترتيب. وفي أواخر 2009 بلغ التفاوت ذروته بوصوله إلى نسبة 84.7 % عند الذكور و15,3 % عند الإناث، إشارة إلى أنه ورغم التوافد المستمر للعمالة النسوية إلى سوق العمل إلا أن النسبة تبقى ضعيفة.

الجدول 02: يشير إلى تقسيم الفئة النشطة حسب السن والمنطقة ما بين 2005– 2008

مستويات العمر	الفئة النشطة					
	2005			2008		
	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
أقل من 20 سنة	284 241	324 753	**608 994**	434 000	121 000	**555 000**
24 – 20	881 269	759 305	**1 640 574**	1 376 000	287 000	**1 663 000**
29 – 25	1 060 048	728 145	**1 788 193**	1 641 000	298 000	**1 939 000**
34 – 30	866 582	552 328	**1 418 910**	1 278 000	208 000	**1 486 000**
39 – 35	755 121	402 723	**1 157 844**	1 080 000	167 000	**1 247 000**
44 – 40	665 828	343 082	**1 008 910**	987 000	128 000	**1 115 000**
49– 45	524 775	262 714	**787 488**	823 000	113 000	**936 000**
54 – 50	411 146	235 526	**646 672**	599 000	79 000	**678 000**
59 – 55	202 326	149 503	**351 829**	365 000	71 000	**436 000**
أكثر من 60	107 020	139 611	**246 631**	178 000	82 000	**260 000**
المجموع	**5 758 356**	**3 897 688**	**9 656 044**	8 761 000	1 554 000	**10 315 000**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2005-2008

التفسير:

كما سبق إليه التحليل ومن سلسلة المعطيات الخاصة بالجدول الموجودة أعلاه تبين أن البطالة في الجزائر هي متوقفة على الفئة ما دون الثلاثينيات، وهي نوعية وحضرية طويلة المدى، ففي سنة 2008 تعدى مجموع البطالين الأقل من 35 سنة نصف مجموع الفئة النشيطة أي ما نسبته 87.7 % من المجموع الكلي للبطالين، وهو ما يعدّ امتدادا لبطالة الشبان حاملي الشهادات لمدّة تزيد عن العقد بحيث أن أكثر من 100000 شاب متخرّج من الجامعات يضل دون وضيفة ويبقى التزايد مستمر في ضل جنوح معدّل البطالة الكلية إلى التراجع وهذا ما يشكل أحد مفارقات الاقتصاد الجزائري.

بلغة الأرقام تمسّ البطالة أكثر من 85 % من خريجي المعاهد والكليات (CNES,2005) [7] وهي في تضاعف مستمرّ بدليل انتقالها من 80 ألف جامعي بطّال سنة 1996 إلى ما يزيد عن 255 ألف بطّال سنة 2009، أي تزايد بمقدار3 أضعاف لسنتي 2008-2009 (ONS,

[7] - Pour plus d'informations, consultez le projet de rapport, " *le secteur informel, illusions et réalités*", CNES, 2005, Alger, P : 64.

2009)، وعلى سبيل المقارنة، فمن مجوع الأفراد دون المستوى فإن 2,1% منهم يبقى بصدد البحث عن العمل مقابل 16,9% من مجموع الأفراد الباحثين عن العمل والحاصلين على الشهادات العليا، فالصعوبة في إدراجهم تتعلّق بتقليص حجم الطلب على العمل بانتقال سوق العمل من مرحلة الكمية إلى النّوعية مبيّنا بذلك نيته في العزوف عن توظيف الكثير من خرّيجي الجامعات حاملي الشهادات غير المرغوب فيها، أنظر الشكل الهندسي أدناه.

الشكل الهندسي 01 : يشير إلى توزيع النسبي للأفراد حسب مستويات التحصيل العلمي2009

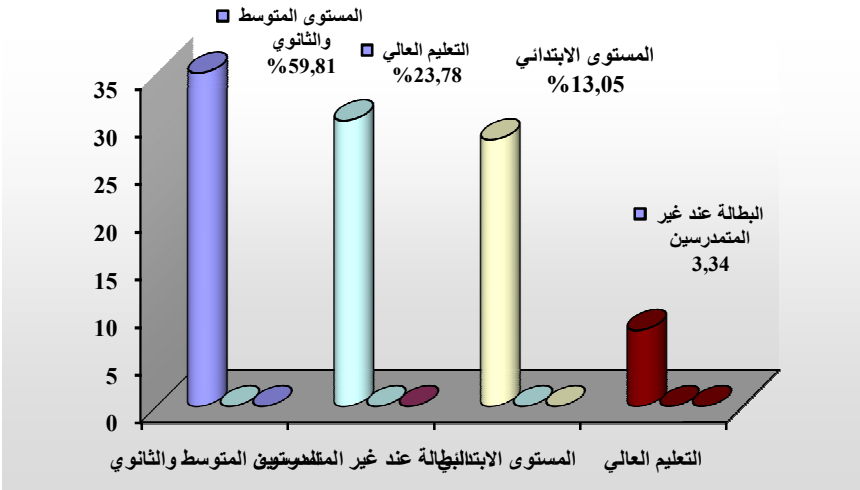

المصدر:الشكل البياني أنجز انطلاقا من بيانات الديوان الوطني للإحصاء 2009

التفسير:

يؤكد الشكل أعلاه بأنّ البطالة شبه منعدمة عند عديمي المستوى لتبقى متعلّقة بالشباب ذوي المستوى الثانوي والمتوسط ثم الجامعي، وفي الوقت الذي تكون فيه مهمّة إيجاد وظيفة مستعسرة عند حاملي الشهادات فإنها تبقى سهلة عند المتمرسين بمراكز التكوين المهني، وأمام هذه الظروف قد تطول مدة بطالة أصحاب المستويات الجامعية وقد تصل إلى ثلاث سنوات وقد تتعدّى ذلك إن رفضوا العمل في حالة تعارضه مع شخصياتهم وطموحاتهم أو أنه لا يناسب مستواهم العلمي.

بشكل دقيق فمن مجموع بطالي 2009 فمدّة انتظار أصحاب الشهادات العليا البالغين 255 ألف قد بلغ 24 شهرا، أما أصحاب الثانوي والمتوسّط الذين تجاوز تعدادهم 640 ألف فمدّة بحثهم تساوي في المتوسّط 25 شهر، (أنظر الجدول رقم 03)، فأمام تفاوت مدة الانتظار وتأزم الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية[8] وبتقدم السن يسقط قناع الشخصية ليفتح قاموس النجدة باسم العمل غير الرسمي الذي يمثل في باطنه خروجا من ضيق البطالة إلى سعة العمل[9]، ويمتص القطاع غير الرسمي حوالي 15% من الفئة النشطة أي ما يساوي 1.5 مليون فرد (Charmes et Med,2006) وحسب أحد التقارير الخاصة بالكناس2004 فإن العمل غير الرسمي يزداد في المتوسط بنسبة 8 % في السنة أي بمرتين ضعف معدّل نمو الشغل في القطاع الرسمي.[10] وحسب وزارة المالية فان مساهمته في الناتج الداخلي الخام منحصرة بين 20% و25 % وهو في تزايد مستمر ويظهر الشغل فيه مؤقتا بداية الأمر ولكن بمرور الوقت وتدهور الأوضاع يزداد التشبث به خوفا من الانزلاق إلى ما هو أسوء،[11] بدليل أن معطيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2009 تبين أن 76,7% من طالبي العمل قبلوا العمل في أي قطاع لسدّ حاجياتهم وأن 74,3% من نفس الفئة قبلت بالعمل في مجالات أبعد بكثير عن مستواها وكفاءاتها وبعائدات مالية ضعيفة، إشارة إلى أحكام القطاع غير الرسمي قبضته بالشباب.

الجدول 03: يشير إلى مدّة البحث عن الشغل حسب طبيعة الجنس والمستوى التعليمي سنة 2009

مستوى التعليم	الذكور	الإناث	المجموع
دون مستوى	6,15	4,16	,815
الأميين وأصحاب الابتدائي	4,52	9,20	0,52
المتوسط	0,52	2,62	1,52
الثانوي	9,52	8,22	9,42
العالي	423,	1,02	3,12
المجموع	**8,42**	**7,12**	**9,32**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2009

التفسير:

تؤكد بيانات الجدول أن مهمّة اكتساب وظيفة مهمّة عسيرة، وتزداد عسرا عند حاملي الشهادات، فقدّرت المدّة المتوسطة للبحث عن العمل انطلاقا من إحدى التحقيقات الميدانية بـــ 29,5

[8] - Bounoua C., 1993, " *Insertion professionnelle des jeunes et système de formation en Algérie*", Cahiers du GRATICE, N°: 05, La relation Formation emploi, Université Paris XII, Juin, pp 111-123.

[9] - Belarbi A & Bounoua C., 2007, " *marché de l'emploi en Algérie : l'ampleur de l'activité informelle*", in Revue "économie et management", N°: 3, Avril 2007, pp 265-278.

[10] - Projet de rapport., 2004, "*Le secteur informel illusions et réalités, Rapport de la Commission « Relations de travail* », juin, CNES, Alger, pp127-139.

[11] - Musette S et Hammouda N., 2002, "*La mesure de l'emploi informel en Algérie*" in Revue" économie et management", N°: 1, Mars, p 47.

شهرا، وهي مرتفعة عند الرجال مقابل الإناث لتبلغ معدلاتها 30,8 و23,1 على الترتيب، يحدث هذا في نفس الوقت الذي تزداد فيه البطالة طويلة الأجل خطورة، و لم تتوقف عن الزيادة رغم مساعدي الدولة من خلال برامج الدعم والإدماج المهني ومختلف الاستراتجيات إلى تقليصها.

2- استراتجيات مواجهة البطالة:

ففي سنة 2008 أقدمت الحكومة على مراجعة كل من أجهزتها المتمثلة في ESIL و CPE فاستنتجت أن الجهازين لا يكفيان بالغرض فبمعدّل توظيف لا يتجاوز12% فانه لا يمكنان الشباب من الحصول على مناصب عمل مستقرّة إلى غير ذلك من السلبيات التي سبق وأن تطرّقنا إليها فتم الشروع في استبدالهما بجهاز DAIP الهادف إلى تنمية التكوين وهو يستهدف ثلاث أنماط من العقود: عقود إدماج أصحاب الشهادات CID وهو خليفة CPE، يهتم بحاملي الشهادات الجامعية وكذا التقنيين وتقدّر فترة العمل بسنة واحدة في القطاع الخاص ومتجدّدة حسب الطلب والاحتياج في القطاع العام، أما النمط الثاني فيتمثل فيCIP بديلا عن ESIL للتكفل بفئة الشباب الأقل كفاءة وعند انتهاء عقد العمل يتم تثبيت الفرد المستفيد من هذا الجهاز، أما الجهاز الثالث فهو CFI يدرج في برنامجه فئات الشباب ما دون 35 سنة وبالمثل جهاز CID فهو مفتوح للقطاع العام والخاص لفترة زمنية محدودة تقدر بالسنة ويغطي هذا البرنامج كل أوجه النشاط، فبين ما هو متاح وبين تطلعات الحكومة فلقد استطاعت هذه الأخيرة توفير ما مجموعه 400 ألف منصب شغل سنة 2009 مما سمح بتراجع المعدّل العام للبطالة إلى 10.3% إلا أن بطالة الشباب ما دون الثلاثين واصلت زحفها لتبلغ نسبة 73.4% وتلتحق بالقطاع غير الرسمي، مما يشكل أحد مفارقات الاقتصاد الجزائري[12] كون أن سوق العمالة يرغب في النوعية والنظام التعليمي يوفر الكمية مما يشكل شرخا كبيرا بين المستويين فالنتيجة تكون منحصرة بين الممارسة الرسمية وغير الرسمية في شكل جسر يربط بين كفاءة القطاعين (Alleki,2009)[13]إذا أحسن الاستغلال.

[12] -Isli M. Ait, Hamouda N.E, Musette S., 2003« *Marché du travail et emploi en Algérie, élément pour une politique national de l'emploi* », document de travail, ILO, Alger.

[13] -**Alleki N.,** 2009, The Social Recognition of Skills Stem from Informality: Towards Formalising Informal Labour!, The 3rd development conference of the GRES *« Sustainable Development : What Is at Stake for the South ?* »,June, Bordeaux, pp. 7-13.

2-1- أجهزة مواجهة البطالة في الجزائر:

أ-جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

يعتبر من بين أحد أهم الآليات الموجهة لتشغيل الشباب الذي أصبح عمليا انطلاقا من السداسي الثاني لسنة 1997، والذي كان من بين مهامه ما يستنتج من تسميته أي بمعنى الدّعم، المرافقة والمساندة للشباب على خلق مؤسساتهم الصغرى مرتكزا في ذلك على الاستمرار في إدماج أنشطة الشباب في آليات السوق بمساندة البنوك والسلطات العمومية من حيث التوجيه والدعم حسب المنطق الاقتصادي والمالي المتعلق بتقييم الأخطار واتخاذ قرار تمويل هذه المشاريع من جهة ومساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب من جهة أخرى على شرط المساهمة الشخصية للمستفيد من الدعم فبين هذا وذاك فحتى وإن استجاب هذا الجهاز لكلّ المعطيات والمقاييس المعمول بها دوليا، وعمل على تغطية شتى المجالات الاقتصادية على كامل التراب الوطني وبنسب متفاوتة فنجده منحصرا في قطاع الخدمات بنسبة 56% تم قطاع الفلاحة والصناعات الحرفية وغيرها من القطاعات حسب الترتيب بمعدّل 21%، 10% و 8%، فينال الوسط الجزائري الحظ الأوفر بنسبة توشك أن تبلغ 50% حسب ما يشير إليه تقييم وتقرير المديرية المركزية لوكالة ANSEJ أواخر ديسمبر 2003، أما نصيب الغرب فيساوي 22% ليتربّع الشرق الجزائري على النسبة المتبقية، والمعطيات التي سنقدمها تتعلّق بتقييم أنجز أواخر سنة 2003 كالتالي:

- عدد الملفات المودعة 189278، شهادة التأهيل الممنوحة 171034، الملفات التي هي بصدد الموافقة 18244، الملفات المستقبلة من طرف البنوك 99152
- الردّ الايجابي: 56156، الردّ السلبي: 32850
- الملفات الممولة من طرف رأس المال الوطني لدعم تشغيل الشباب 50689، من بين هذا التمويل الأخير نذكر أنه يوجد 133445 تمويل ثلاثي و3402 تمويل ثنائي، أما بالنسبة لمناصب الشغل المتاحة فلقد استطاع هذا الجهاز توفير ما لا يقلّ عن 142268 منصب عمل، فكان معدّل مساهمة التمويل الثلاثي في عدد مناصب العمل المتاحة يساوي أكثر من 93%، أما النسبة المتبقية فتخص التمويل الثنائي، كما لا ننسى أن نذكر المبلغ الكلي للاستثمار الذي بلغ 83,9 مليار دينار مقسمة كالتالي:
- نصيب القروض المحرّرة أو المتاحة على أساس سلفيات دون فوائد(PNR) نسبة إلى رأس المال الوطني لدعم تشغيل الشباب، البالغة أكثر من 15,1 مليار دينار، من بينها 14,4 مليار دينار موجهة إلى التمويل الثلاثي والباقي يخص التمويل الثنائي؛

- أما نصيب المساهمة الفردية التي تقدم بها المستفيدون فلقد تعدّت سقف 14,5 مليار دينار، أكثر من 82% تركزت على التمويل الثلاثي، وتبقى النسبة كالتفاف واضح عن الرغبة الملحّة في الحصول على القروض البنكية التي بلغت في مجملها 54,2 مليار دينار، وهو مبلغ زهيد مقارنة مع عدد الملفات المقبولة، ورغم نقائص هذا الجهاز إلا أنه يبقى دائم الصراع للبقاء بين ما تفرضه الوقائع الاقتصادية والاجتماعية وبين ما تفرضه الحتميات السياسية التي تجبره أن يظهر في الصورة التي ترغبها ليس إلا. أما عن دراسة (Arhab, Belattaf, 2007) [14] بيّنت انطلاقا من معطيات ANSEJ بأن 86380 مشروع مموّل ساهم في خلق 243308 منصب عمل دائم وبحجم استثمار بلغ 177.3 مليار د.ج بحيث أن المساهمة الشخصية لأصحاب هذه المشاريع بلغت 29.7%، 34.9% منها عبارة عن قروض دون فوائد والباقي على شكل قروض البنكية، انحصرت كلها بين الصناعة التقليدية ب 16% والفلاحة والصيد بـــ12%، 6 % في الصناعة، و4 % منها في البناء والأشغال العامة وأكبر المشاريع ارتكزت على الخدمات[15] بنسبة 62% ، أنظر الشكل النموذجي أدناه.

الشكل 01 : يشير إلى عدد المناصب المصرحة من طرف المستفيدين من وكالة ANSEJ

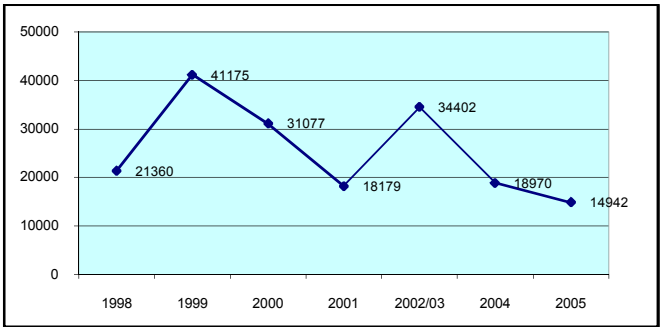

Source : Nora ALLEKI 2010

ومع هذا فإن هذا الجهاز تشوبه النقائص حسب شهادة المستفيدين بسبب طول مدّة دراسة الملفات، غياب الاتصال بين وكالة تشغيل الشباب والبنوك أيضا ارتفاع نصيب المساهمة الفردية في

[14] - Alleki N., 2010, « *La politique pour l'emploi des jeunes: budgets importants mais crise de confiance*», Chronique international de l'IRES-N° 123-Mars, pp.129-137.

[15] -Arhab B, Belattaf M., 2007, « *Les dispositifs de lutte contre le chômage et d'insertion des jeunes et des femmes au marché du travail : état des lieux et perspectives* » à Béjaïa, 3eme Rencontres Jeunes et sociétés en Europe et Méditerranée, octobre, Marseille, p135.

المشروع والتي ليست في مقدور البطالين بالإضافة إلى البيروقراطية[16] كما أن باقي الأجهزة لا تخلو من النقائص كعدم دیمومة الوظائف الممنوحة أو عدم توافقها مع تخصصات طالبي العمل وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم البطالة [17]وتزايد ضغط حالات عدم الاستقرار فتبدأ أعراض البدء بالعمل في القطاع غير الرسمي بالظهور فتبدأ أولى خطوات فشل المواجهة الأمامية للبطالة تتأكّد، وهذا ما جعل الحكومة تقدم على مراجعة أجهزتها سنة 2008 والمتمثلة في ESIL و CPE مستنتجة أن الجهازين لا يكفيان بالغرض، فبمعدّل توظيف لا يتجاوز 12% فانهما لا يمكنان الشباب من الحصول على مناصب عمل مستقرّة إلى غير ذلك من السلبيات التي سبق وأن تطرّقنا إليها، وتم الشروع في استبدالهما بجهاز DAIP الهادف إلى تنمية التكوين وهو يستهدف ثلاث أنماط من العقود: عقود إدماج أصحاب الشهادات CID وهو خليفة CPE، يهتم بحاملي الشهادات الجامعية وكذا التقنيين وتقدّر فترة العمل بسنة واحدة في القطاع الخاص ومتجدّدة حسب الطلب والاحتياج في القطاع العام، أما النمط الثاني فيتمثل فيCIP بديلا عن ESIL للتكفل بفئة الشباب الأقل كفاءة وعند انتهاء عقد العمل يتم تثبيت الفرد المستفيد من هذا الجهاز، أما الجهاز الثالث فهوCFI يدرج في برنامجه فئات الشباب ما دون 35 سنة ونفسه نفس جهاز CID فهو مفتوح للقطاعين العام والخاص لفترة زمنية محدودة تقدر بالسنة ويغطي هذا البرنامج كل أوجه النشاط، فبين ما هو متاح وبين تطلعات الحكومة فلقد استطاعت هذه الأخيرة توفير ما مجموعه 400000 منصب شغل سنة 2009 مما سمح بتراجع المعدّل العام للبطالة إلى 10.3% إلا أن بطالة الشباب ما دون 30 واصلت زحفها لتبلغ نسبة 70% وتلتحق بالقطاع غير الرسمي، وهو ما يشكل أحد مفارقات الاقتصاد الجزائري كون أن سوق العمالة يرغب في النوعية والنظام التعليمي يوفر الكمية مما يشكل شرخا كبيرا بين المستويين فالنتيجة تكون منحصرة بين الممارسة الرسمية وغير الرسمية في شكل جسر يربط بين كفاءة القطاعين إذا أحسن الاستغلال.

2-2- من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي:

أ-تنظيمات العمل ودواعي اختيار القطاع غير الرسمي:

[16] - Bounoua C., 2002, *le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'illégalisation de l'économie Algérienne*", in Revue "économie et management", N°: 1, Mars 2002, p.24.

[17] -Bernard Fourcade., 2000,"*les observations de l'emploi et de la formation professionnelle, outils de gestion des transformations du marché du travail cas de la Tunisie et l'Algérie*: communication du CNRSFMMA Italie 22-23/ 09- 2000, pp 17-21.

غالبا ما يكون هذا المعيار الممثل للصلابة الكاملة سببا مباشرا في تبني العمل في القطاع غير الرسمي،[18] ويدخل تحت تصرف مجموعة لا متناهية من المعطيات الخاصة بنموذج الثنائية القاضية بحتمية إدماج القطاع غير الرسمي في المسار الرسمي فالمصدر يتقاسمه جيلين أما الأول فيقصد به نموذج (Lewis,1954-1979) [19] الذي حاول الربط بين القطاع الحديث والتقليدي مقتنعا بالاتجاه النيوكلاسيكي خاصة فيما يتعلّق بمنحنى الطلب على العمل ملمحا في أحد مقالاته عن تزايد مستوى الأجر داخل الوسط الحضري خشية أن يكون نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب على العمل مما يؤدي إلى تزايد الالتحاق بالعمل غير الرسمي بسبب تذبذبه في القطاع الرسمي أيضا أعمال (Jorgensen,1961) [20] ثم الجيل الثاني مع (Harris&Todaro,1970) [21] بالإضافة إلى نموذج (Fields,1975) [22] من خلال إدراجه لجملة متغيرات جديدة على نموذج "Harris" و"Todaro"، وفي شتى المجالات يتحدث على ضرورة إدراج القطاع غير الرسمي الحضري كحل بديل لمواجهة البطالة وبالأخص بطالة المتوافدين الجدد على سوق العمل خاصة المتوافد منهم من الأرياف والمناطق المعزولة والذين يتسببون في مزيد من الحرج لسوق العمل. وبعد 15 سنة ومن خلال مجموعة تجارب ومشاهدات ميدانية بكل من كوستاريكا وماليزيا استطاع "Fields" أن يحقن مصطلحا جديدا في القطاع غير الرسمي مفرّقا بين العمل غير الرسمي القاعدي والعالي كما استطاع أن يشاهد التوافد الكبير للعمالة الناشطة بالقطاع الرسمي وبشكل إرادي وباكتسابهم الخبرات والمهارات وحصدهم للأموال نتيجة الممارسة غير الرسمية استطاعوا إنشاء مؤسساتهم داخله امتدادا لأنشطتهم وهي نفسها نظرة Maloney[23] إلا في نقطة واحدة تتعلّق بالضمان الاجتماعي كون أن هذا الأخير يبقى أحد خصوصيات الاقتصاد الرسمي والذي يتسبب في كثير من الأحيان في فرار المؤسسات الصغيرة من طابع

[18] - Adair Philippe., 2009, " Le secteur informel en Algérie : approches, ampleurs et mobilité de la main-d'œuvre, conférence internationale, Inégalités et développement dans les pays méditerranéens,", Istanbul, Mai 2009, Turquie

[19] - Lewis W Arthur, 1979, "The dual economy revisited", The Manchester School of Economic and Social Studies, vol. 47, no 3, pp. 211-229.

[20] - Jorgensen D.W, 1961,The development of a dual economy, Economic Journal;

[21] - Harris John; Todaro Michael. P, 1970, "Migration, unemployment and development: A two sector analysis", American Economic Review, vol. 60, N°: 1, pp: 126-142.

[22] -Fields, Gary S, 1975,"Rural-urban migration, urban unemployment and underemployment, and job- search activity in LDCs", Journal of Development Economics, vol. 2, N° 2, pp: 165-187.

[23] - Perry Guillermo E; Maloney William F; Arias Omar; Fajnzylber Pablo; Mason, Andrew D; Saavedra-Chanduvi, Jaime., 2007, "Informality: Exit and exclusion", (Washington, DC, Banque mondiale).

الممارسة الرسمية إلى اللارسمية بغية تفادي التكاليف الزائدة (Saavedra, 2007) [24] مما يدفع بـــ Maloney ،Fields أيضا(Jütting & Coll,2007) [25] إلى الجزم بحتمية إدراج القطاع غير الرسمي في الدائرة الاقتصادية من خلال ثنائية سوق العمل بغية الاستفادة القصوى من خدمات هذا القطاع خاصة في أوقات الأزمات على ما يملكه من متغيرات متجانسة ومؤهلات تجعله قادرا على إعادة التوازن لسوق العمل أيضا رؤى ومواقف الباحثان (Bounoua & Bouteldja, 2004) [26] اللذان يجدان في هذا الأخير قطاعا خلاقا للثروة والمداخل وتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة إسهامه في مواجهة بطالة الشباب داخل المناطق الحضرية أحد موارد القطاع غير الرسمي. ويتبع هذا الموقف تحليل (Charmes, 1982) [27] في أحد مقالاته المعنونة" القطاع غير المهيكل في الحسابات الوطنية، التجربة التونسية" ثمرة إحدى التجارب التي أجراها حول القطاع غير الرسمي سعيا منه لتبيان حقيقة مساهمة المؤسسات بتونس في تحسين تغطية الحسابات الخاصة بالمؤسسات المزاولة نشاطها بالقطاع غير الرسمي، مما يدلّ على أن هناك تناسق بين القطاعين وبالتالي فالمطالبة بإيجاد صيغة لإدماج القطاع غير الرسمي ضرورة أضحت أكثر من ملحّة. وهناك من الباحثين من ساهم بطريقته الخاصة في تطوير نظام الثنائية أو انفصام الاقتصاد باعتماد معايير ومقاييس استخدام التكنولوجيا ورأس المال وعنصر العمل...ومن بإبراز الغاية من إدراج المؤسسات المتوفرة على تكنولوجيات بسيطة وصغيرة في زمرة القطاع الرسمي (David Steel,1975) [28] أيضا رأى (De soto,1994) [29]المهتم بثنائية العلاقتين واعتبر القطاع غير الرسمي تركيبة جدّ أساسية داخل اقتصاديات الدول النامية، محملا الدولة المسؤولية الكاملة في لجوء المؤسسات إلى النهج غير الرسمي عند لجوئها لسن ترسانة قوانين ترفع بها حجم التكاليف وتسبب التهميش، وكما سبقت إليه الإشارة فلا متناهية الدراسات والاستقصاءات التي أجريت بكلّ من

[24] -Saavedra, Jaime; Tommasi, Mariano, 2007, "*Informalité, Etat et contrat social en Amérique latine: étude préliminaire*", Revue internationale du Travail, vol. 146, N° : 3-4, pp: 301-334.

[25] -Jütting, Johannes; Parlevliet, Jante; Xenogiani, Theodora, 2007, " *Informal employment reloaded*", document de travail du Centre de développement de l'OCDE N° : 266 (Paris, OCDE).

[26] - Bounoua C., Bouteldja A., 2004, "*Empirical Approach of Labour Market: the Case of the Informal Employment in Algeria*", International conference, Beirut, pp: 10-24.

[27]-Charmes J**.,** 1982, " *Le secteur non structuré dans les comptes nationaux, l'expérience tunisienne*", STATECO, N° 31, INSEE, Paris, Sep, 1982, pp: 93-113.

[28]-David Steel, 1975, "*the theory of the dual economy and African entrepreneurship in Kenya*", the journal of development studies, October 1975, Vol.12, N°1.

[29]- De Soto H, 1994, " *L'autre sentier, la révolution de l'informel dans le tiers monde*, Ed : La Découverte.

أمريكا اللاتينية ونخصّ بالذكر الأرجنتين، وبالأخص المكسيك وأبرزها (Maloney,2004) ،[30] لتوافرها على معطيات جدّ دقيقة تسمح بمتابعة اتجاهات وتحركات العاملين بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي (Ranis,2006)[31]، إلى جانب كتابات (Duval-Hernández, Robert,2006) [32] والتي كان مصدرها أبحاث (Fields) لكل من الهند، بوليفيا وكينيا، ولعلّ أهمها تلك المتعلّقة بساحل العاج والتي تم التوصل من خلالها إلى نقطة عبور هامة وعلى إثرها فهو يرى أنّه إذا كان ضعف المستجوبين ينشطون بالقطاع غير الرسمي بشكل إرادي فان ثلاث أضعافهم يمارسون فعلا النشاط غير الرسمي وبطريقة لا إرادية، ولا يتعلق الأمر بالدول المتقدمة بقدر ما يرتبط بالدول النامية (Günther & Launov,2006) [33] كون أن الأولى تتوفّر على نظام تأمين متين على البطالة يجعلها لا تفكر إلا في محاصرة ظاهرة تنامي الممارسات اللارسمية، عكس نظيرتها المطالبة بالتريث قبل المواجهة وأن تفكّر جدّيا في كيفية الاستفادة من خدمات القطاع من خلال الإدماج عوض القضاء عليه ذلك لأن محاربته صعبة وتصبح أكثر صعوبة إذا علمنا أن مؤسسات الاقتصاد الرسمي تحتوي في طياتها على عمل غير رسمي لا يزال في تنامي أكثر فأكثر مما دفع بالمكتب الدولي للعمل إلى تبني تعريف جديد للظاهرة (Hussmanns, 2005) [34] وبما أن الاقتصاد الجزائري يتميّز بخصوصية نزوع إلى الممارسة غير الرسمية نتيجة ارتفاع بطالة الشباب بالوسط الحضري وازدياد مدّة البطالة وعجز سوق العمل على استيعاب المتوافدين الجدد خاصة الآتون من المناطق المعزولة والذين لا ينصب اهتمامهم إلا على العمل غير الرسمي(Fields,1990) [35] فإن حدث وأن أقدمت الحكومة على إظهار رغبة ملحّة في القضاء أو تضييق الخناق على القطاع بسن قوانين وتنظيمات ولوائح ضبط لسوق العمالة فستجد نفسها في حرج خاصة من الناحية الاجتماعية.

---

[30] -Maloney William F, 2004, "*Informality revisited*", World Development, vol. 32, no 7, pp: 1159- 1178.

[31] -Ranis, Gustav, 2006, "*Is dualism worth revisiting? Essays in honor of Erik Thorbecke* (New York, Springer), pp: 371-385.

[32] -Duval Hernández, Robert, 2006, "*Informality, segmentation and earnings in urban Mexico*", Center for US-Mexican Studies (San Diego, University of California).

[33] -Günther Isabel; Launov Andrey, 2006, "*Competitive and segmented informal labor markets*", IZA Discussion Paper, N°: 2349 (Bonn, Institute for the Study of Labor).

[34] -Hussmanns Ralf, 2005, "*Measuring the informal economy: From employment in the informal sector to informal employment*", , document de travail N°: 53 (Genève, BIT).

[35] -Fields Gary S, 1990, "*Labor market modelling and the urban informal sector: Theory and evidence*", dans l'ouvrage publié sous la direction de David Turnham, Bernard Salomé et Antoine Schwarz: The informal sector revisited (Paris, OCDE), pp: 49-69.

وهذا ما تأكده سلسلة دراسات تجريبية كتلك المتعلّقة بـــ: [36] (Maloney & Bosch, 2007) والموجودة في مجلة المنضمة الدولية للعمل ونفس القواسم نجدها عند (Loayza,2006) [37] و(Rigolini,2006) [38] اللذان يحللان إسقاطات ضبط سوق العمل وتأثيراته على الاقتصاد وحجم العمل غير الرسمي ككل وهذا من خلال عينة أخذت من أمريكا الجنوبية والكاريبي كما تدخل في هذا المجال أعمال (Heckman,2004) [39] و(Schneider,2004)[40] التي أجريت بكل من الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، البيرو...وباقي الدول، ناهيك عن مؤشر الضمان الاجتماعي والفساد والتعسّف (Djankov,2002)[41] الذي يثبت أن سوء استخدام القوانين والأنظمة الساعية إلى ضبط الاقتصاد الرسمي والهادفة إلى جعله في عنق الزجاجة سيكون لها تأثيرا سلبيا على الاقتصاد نفسه، كما أن كثرة الإجراءات الإدارية وبيروقراطية النظام (Bounoua,2002) [42] أو بالأحرى تقنين نظام العمل والرفع من الضرائب(Friedman& coll, 2000) [43]يشجع من مساعي الالتحاق بالقطاع غير الرسمي، وهي نتيجة استنتجت من دراسات تمّت على مستوى 69 بلد نامي ومتطور ويمكن الاستشهاد كذلك بالمرجع الخاص بالبنك العالمي (Friedman& coll,2000) .

---

[36] -Maloney William F& Bosch M, 2007, "*The informal labour market in motion: Dynamics, cycles and trends*", dans l'ouvrage de Guillermo Perry, William F. Maloney, Omar Arias, Pablo Fajnzylber, Andrew D. Mason et Jaime Saavedra-Chanduvi, pp: 101-131.

[37] -L, Norman V; Oviedo Ana María; Servén, Luis, 2006, "*The impact of regulation on growth and informality: Cross-country evidence*», dans l'ouvrage publié sous la direction de Basudeb Guha-Khasnobis, Ravi Kanbur et Elinor Ostrom: Linking the formal and informal economy: Concepts and policies", (Oxford, Oxford University Press), pp: 121-144.

[38] -Loayza Rigolini, J, 2006, "*Informality trends and cycles, Policy Research*", Working Paper Series, N°: 4078 (Washington, DC, Banque mondiale).

[39] -Heckman James J; Pagés Serra Carmen, 2004, "*Law and employment: Lessons from Latin America and the Caribbean*", (Chicago, University of Chicago Press).

[40] -Schneider Friedrich, 2004, "*The size of the shadow economies of 145 countries all over the world: First results over the period 1999 to 2003*", IZA Discussion Paper N°: 1431 (Bonn, Institute for the Study of Labor).

[41] -Djankov Simeon; La Porta Rafael; Lopez-de-Silanes, Florencio; Shleifer Andrei, 2002: "*The regulation of entry*", Quarterly Journal of Economics, vol. 117, no 1, pp: 1-37.

[42]- Bounoua **C.,** 2002, "*le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'illégalisation de l'économie Algérienne*", in Revue "économie et management", N°: 1, Mars 2002.

[43] - Perry Guillermo E; Maloney William F; Arias Omar; Fajnzylber Pablo; Mason, Andrew D; Saavedra-Chanduvi, Jaime, 2007, "*Informality: Exit and exclusion*", (Washington, DC, Banque mondiale).

الخاتمة:

كما هو معلوم لدى العارفين بقضايا الشغل أن تكون السياسات التي تنتهجها الحكومة في مواجهة البطالة سريعة الذوبان، قادرة على الانصهار مع مختلف الأوضاع خاصة من زاوية تحسين أوضاع سوق العمل، وهي إستراتجية قد تأتي أكلها خاصة على المدى القصير، أين تكون الدولة مطالبة بضخ المزيد من الحقن المالية حتى تنجح العملية، هذه المساهمات المالية التي لم تتعدى نسبها 0,7 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة ممكن أن تكون أكبر خاصة وأن الوضع المالي الجزائري متيسّر وأن جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية جيّدة، وما دامت الدولة عازمة على دخول اقتصاد السوق بأدق ما يشير إليه المعنى، فعليها أن تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بزرع روح المقاولة وتوجيه القروض البنكية نحو إنشاء هذا النوع من المؤسسات، كما يجب إنشاء ثلاثة أو أربعة مبادرات مثل جهاز ANSEJ، وهذا ما يمثل أول خطوة نحو كبح امتداد البطالة خاصة المتعلّقة ببطالة الشباب، كما يمكن الاستفادة من خدمات القطاع غير الرسمي الذي أصبح يشكّل طوق نجاة من خلال دوره في تعديل الأوضاع الاجتماعية، ضبط مسار سوق العمل وتخفيف وطأة البطالة، ولأن هذا الأخير يكتسب حيوية كفيلة بتحقيق مصادر الرزق وحفظ ماء الوجه فان هناك من المحللين من يطالب بإدراج القطاع غير الرسمي في المسار الرسمي تماشيا مع الأجهزة الحكومية وعلى حدّ قول أحد المحلّلين :"حتى ولو لم يكن القطاع غير الرسمي موجودا لكانت الدولة مجبرة على أن توجده".

قائمة المراجع:

1. Adair Philippe., 2009, " *Le secteur informel en Algérie : approches, ampleurs et mobilité de la main-d'œuvre, conférence internationale, Inégalités et développement dans les pays méditerranéens*", Istanbul, Mai 2009, Turquie.
2. Alleki N., 2009, The Social Recognition of Skills Stem from Informality: Towards Formalising Informal Labour!, The 3rd development conference of the GRES « *Sustainable Development : What Is at Stake for the South ?* », June, Bordeaux.
3. Alleki N., 2010, « *La politique pour l'emploi des jeunes: budgets importants mais crise de confiance*», Chronique internationale de l'IRES-N° 123-Mars.
4. Arhab B, Belattaf M., 2007, « *Les dispositifs de lutte contre le chômage et d'insertion des jeunes et des femmes au marché du travail : état des*

lieux et perspectives » à Béjaïa, 3eme Rencontres Jeunes et sociétés en Europe et Méditerranée, octobre, Marseille.

5. Belarbi A & Bounoua C., 2007, " *marché de l'emploi en Algérie : l'ampleur de l'activité informelle*", in Revue "économie et management", N°: 3, Avril 2007.
6. Bernard Fourcade., 2000,"*les observations de l'emploi et de la formation professionnelle, outils de gestion des transformations du marché du travail cas de la Tunisie et l'Algérie* ", communication du CNRSFMMA Italie 22-23/ 09- 2000.
7. Bounoua C., 1993, " *Insertion professionnelle des jeunes et système de formation en Algérie*", Cahiers du GRATICE, N°: 05, La relation Formation emploi, Université Paris XII, Juin.
8. Bounoua C., 2000, " *libération de l'économie, FMI et informel en Algérie* ", in colloque: Bilan du Programme d'ajustement structurel et perspectives pour l'économie Algérienne, Alger 14-15 Juillet 1998.
9. Bounoua C., 2002, " *le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'illégalisation de l'économie Algérienne*", in Revue "économie et management", N°: 1, Mars 2002..
10. Bounoua C., Bouteldja A., 2004, "*Empirical Approach of Labour Market: the Case of the Informal Employment in Algeria*", International conference, December, Beirut.
11. Charmes J, 1982, " *Le secteur non structuré dans les comptes nationaux, l'expérience tunisienne*", STATECO, N° 31, INSEE, Paris, pp.93-113.
12. David Steel., 1975, "*the theory of he dual economy and African entrepreneurship in Kenya*", the journal of development studies, October 1975, Vol.12, N°1.
13. Djankov Simeon; La Porta Rafael; Lopez-de-Silanes, Florencio; Shleifer Andrei., 2002: "*The regulation of entry*", Quarterly Journal of Economics, vol. 117, no 1.
14. Duval Hernández, Robert., 2006, "*Informality, segmentation and earnings in urban Mexico*", document non publié, Center for US-Mexican Studies (San Diego, University of California)
15. De Soto H., 1994, " *L'autre sentier, la révolution de l'informel dans le tiers monde*", Ed. La Découverte.
16. Fields, Gary S., 1975, "*Rural-urban migration, urban unemployment and underemployment, and job-search activity in LDCS*", Journal of Development Economics, vol. 2, no 2.
17. Fields Gary S., 1990, "*Labor market modelling and the urban informal sector: Theory and evidence*", dans l'ouvrage publié sous la direction de David Turnham, Bernard Salomé et Antoine Schwarz: The informal sector revisited (Paris, OCDE).

18. Friedman Eric; Johnson Simon; Kaufmann Daniel; Zoido-Lobaton, Pablo., 2000,"*Dodging the grabbing hand: The determinants of unofficial activity in 69 countries*", Journal of Public Economics, vol. 76, no 3.
19. Günther Isabel; Launov Andrey., 2006, "*Competitive and segmented informal labor markets*", IZA Discussion Paper, no; 2349 (Bonn, Institute for the Study of Labor).
20. Jorgensen D.W., 1961, "*The development of a dual economy*" , Economic Journal; June 1961.
21. Isli M. Ait, Hamouda N.E, Musette S., 2003« *Marché du travail et emploi en Algérie, élément pour une politique national de l'emploi* », document de travail, ILO, Alger
22. Jütting, Johannes; Parlevliet, Jante; Xenogiani, Theodora., 2007, " *Informal employment reloaded*", document de travail du Centre de développement de l'OCDE no 266 (Paris, OCDE).
23. Harris John; Todaro Michael P., 1970, "*Migration, unemployment and development: A two sector analysis*", American Economic Review, vol. 60, no 1, pp. 126-142.
24. Heckman James J; Pagés Serra Carmen., 2004, "*Law and employment: Lessons from Latin America and the Caribbean*", (Chicago, University of Chicago Press).
25. Hussmanns Ralf., 2005, "*Measuring the informal economy: From employment in the informal sector to informal employment*", Département de l'intégration des politiques, document de travail no 53 (Genève, BIT).
26. La BANQUE MONDIALE, 2000," *Le développement au seuil du 21eme siècle* ", ED : ESKA, BM.
27. Lewis W Arthur,1979,"*The dual economy revisited*",The Manchester School of Economic and Social Studies, vol. 47, no 3, pp. 211-229.
28. Loayza Norman V; Oviedo Ana María; Servén, Luis., 2006, "*The impact of regulation on growth and informality: Cross-country evidence*», dans l'ouvrage publié sous la direction de Basudeb Guha-Khasnobis, Ravi Kanbur et Elinor Ostrom: Linking the formal and informal economy: Concepts and policies", (Oxford University Press).
29. Maloney William F., 2004, "*Informality revisited*", World Development, vol. 32, no 7.
30. Maloney William F& Bosch M., 2007, "*The informal labour market in motion: Dynamics, cycles and trends*", dans l'ouvrage de Guillermo Perry, William F. Maloney, Omar Arias, Pablo Fajnzylber, Andrew D. Mason et Jaime Saavedra-Chanduvi.

31. Musette S et Hammouda N., 1998, "*Evaluation des effets du programme d'ajustement structurel sur le marche de travail en Algérie*", in Revue Cahier du CREAD, N°46/47 du 4eme trimestre 1998 et1er trimestre 1999, Alger.
32. Musette S et Hammouda N., 2002, "*La mesure de l'emploi informel en Algérie*" in Revue" économie et management", N°: 1, Mars.
33. Office National des Statistiques, 1998, RGPH : 1987 et 1998.
34. Office National des Statistiques, 2003a, " *Activité, emploi, chômage* ", données statistiques N°: 386, du 3eme trimestre 2003.
35. Office National des Statistiques, 2005, " *enquête d'emploi auprès des ménages*" , données statistiques N°:241.
36. Perry Guillermo E; Maloney William F; Arias Omar; Fajnzylber Pablo; Mason, Andrew D; Saavedra-Chanduvi, Jaime., 2007, "*Informality: Exit and exclusion*", (Washington, DC, Banque mondiale).
37. Projet de rapport., 2004, "*Le secteur informel illusions et réalités, Rapport de la Commission « Relations de travail* », juin, CNES, Alger
38. Projet de rapport., 2005, " *le secteur informel, illusions et réalités*", CNES, Alger.
39. Ranis, Gustav., 2006, "*Is dualism worth revisiting?*", dans l'ouvrage publié sous la direction de Alain de Janvry et Ravi Kanbur: Poverty, inequality and development: Essays in honor of Erik Thorbecke (New York, Springer).
40. Schneider Friedrich, 2004, "*The size of the shadow economies of 145 countries all over the world: First results over the period 1999 to 2003*", IZA Discussion Paper no 1431 (Bonn, Institute for the Study of Labor).
41. Saavedra, Jaime; Tommasi, Mariano, 2007, "*Informalité, Etat et contrat social en Amérique latine: étude préliminaire*", Revue internationale du Travail, vol. 146, n 3-4.